

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٩٠

الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فيرونتيسكا
	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/971)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/971)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/971، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس مرة أخرى بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الشأن. وقد تحدثتُ إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يوم الخميس الفائت، الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، وأتطلع إلى رؤيته في غضون أسبوعين عندما أسافر إلى لاهاي لنقل رسالة نيابة عن الأمين العام في افتتاح المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد كانت هناك بعض التطورات الجديدة المتصلة بهذا الملف في الشهر الماضي؛ ولم يحدث تغيير يذكر في المجالات الأخرى. وتظل الجهود المبذولة لتوضيح المسائل غير المحسومة المتعلقة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية كما أعلمتكم سابقاً. في أعقاب التحليل الذي أجرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للمعلومات التي وافتها بها سورية في ١٠ تموز/يوليه، كتب المدير العام رسالة إلى نائب وزير الخارجية السوري، مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر، أكد فيها مجدداً ضرورة تسوية المسائل المعلقة ودعا سورية إلى مواصلة العمل لتوضيح الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات المتبقية. وجرى التأكيد على تلك الرسالة في الاجتماعات التي عقدت على مستوى العمل بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات الوطنية السورية.

وفي هذا السياق، أرحب بالأنباء الواردة من المدير العام بأن عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمراية جارية الآن. يجري التفتيش وفقاً للقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دورته الثالثة والثمانين، والذي طلب من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنفيذ عمليتي تفتيش اثنتين سنوياً لهذه المواقع.

وفيما يتصل ببعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وعملها فيما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما، أبلغني المدير العام بأن البعثة على وشك استخلاص استنتاجاتها وستُصدر تقريرها في الوقت المناسب. وشأني شأن المجلس، أتطلع إلى تلقي التقرير النهائي عن هذا الحادث.

وتحقق البعثة أيضاً في خمس حوادث إضافية مبلغ عنها تم لفت انتباه المدير العام إليها من جانب السلطات الوطنية في

الجمهورية العربية السورية هي، اثنتان وقعتا في خربة المصاصنة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧؛ وواحدة في السلمية في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧؛ وحادثة في مخيم اليرموك بدمشق في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ وواحدة في صوران بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

حتى الآن لا يوجد أي مؤشر على موعد محتمل لإصدار تقرير عن تلك الحوادث.

وقرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الاستثنائية الرابعة في حزيران/يونيه، من بين جملة أمور أخرى، أن الأمانة العامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

> ”ستتخذ ترتيبات لكي تحدد هوية من قاموا باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ... في الحالات التي يثبتت لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية أو ثبت لها فيها أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أوّ يرجح أنها استخدمت، والحالات التي لم تصدر فيها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تقريرا“.

وقد قدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرين مرحليين في ذلك الصدد إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإلى الأمين العام. وهو يواصل إحراز تقدم في تنفيذ الولاية المنوطة به.

وعلى الرغم من مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به قبل اعتبار أنه قد نفذ بالكامل. وعلاوة على ذلك، طالما أن استخدام الأسلحة الكيميائية مستمر أو التهديد باستخدامها قائم، يجب علينا أن نحافظ على تركيزنا على المسألة وألا نسمح بأن نصبح معتادين عليه. سنحتاج إلى الوحدة في مجلس الأمن إذا أردنا إعادة إرساء معايير مكافحة الأسلحة الكيميائية بشكل جماعي. إن أهمية ومصداقية هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار الأوسع نطاقا تتوقفان عليها. يجب أن يعتبر استخدام هذه الأسلحة على الدوام انتهاكا لمحرمات راسخة. وبالتالي من الضروري تحديد المسؤولين عن ذلك ومحاسبتهم.

وفي مسألة ذات صلة، وقبل أن أختتم بياني، أود الإشارة إلى أن إدعاءات باستخدام محتمل للأسلحة الكيميائية في إدلب ما زالت تطفو على السطح. وقد أوضح الأمين العام قلقه إزاء استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية، وكذلك مخاطر حدوث كارثة إنسانية في حالة القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في محافظة إدلب. ودعا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. وأود أن أشدد مرة أخرى على الأهمية الحيوية للتمسك بالمبادئ الإنسانية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

يسر الولايات المتحدة أن الاتفاق على إنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب وحولها لا يزال قائما. ونود مرة أخرى الإشارة إلى أن أي عملية عسكرية في إدلب ستشكل تصعيدا متهورا قد يفضي إلى المزيد من عدم الاستقرار.

إن الولايات المتحدة تقف مع المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا لدعم جهوده لإحراز تقدم نحو حل سياسي دائم باعتباره أفضل فرصة لإحباط سلسلة من المزيد من الأحداث التي قد ينظر فيها نظام الأسد مرة أخرى في إمكانية استخدام

الأسلحة الكيميائية. إن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية، وهو ما أكدته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، خير دليل على أن العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة يجب أن تمضي قدما وتحرز تقدما وتحقيق النجاح دون مزيد من التأخير. لقد استخدم النظام الأسلحة الكيميائية الفتاكة ضد شعبه. يجب أن تكون هناك مساءلة عن ذلك، ويجب أن تكون هناك عملية انتقال سياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تكفل العدالة وتمنع أي شخص، ولا سيما نظام الأسد، من استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى.

لا بد من وضع حد للاستفزازات والتضليل من جانب نظام الأسد وروسيا، بما في ذلك محاولاتهم المستمرة الرامية إلى توجيه الاتهامات الباطلة للمسعفين والأبطال العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية – الخوذ البيضاء – بالتخطيط لهجمات بالأسلحة الكيميائية في إدلب أو في أي مكان آخر. هذا أمر سخيف بشكل خاص نظرا لأن الآليات المستقلة التي أنشأها هذا المجلس قد وجدت أن النظام السوري هو الطرف المسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

إن الولايات المتحدة تعرب مرة أخرى عن دعمها القوي لبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملها للتحقيق في إدعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونحن ندعم بقوة تنفيذ ترتيبات الإسناد الخاصة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للحالات التي حددت فيها بعثة تقصي الحقائق حدوث ذلك الاستخدام أو احتمال حدوثه. إن إسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية هو من الخطوات اللازمة لتحقيق المساءلة ومنع استخدامها في المستقبل.

ولا تزال الولايات المتحدة تأمل في أن يتخذ المجلس موقفا موحدا حول هذا المفهوم، الذي كان يعتقد أنه مقبول وراسخ منذ ١٠٠ عام، وهو أن الأسلحة الكيميائية لا مكان لها في عالمنا. نحن نستحق جميعا، ولا سيما الشعب السوري، العيش دون خوف من تلك الأسلحة المرعبة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

جعلت بعض الدول الغربية منذ فترة طويلة ما يسمى بالملف الكيميائي لسورية، الذي ينظر فيه مجلس الأمن شهريا، أداة للضغط على السلطات في دمشق – أداة تدمر أسس التعاون الدولي في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لقد تم نقل وإزالة مخزونات الأسلحة الكيميائية التابعة لسورية وتدميرها تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ودمرت المرافق السابقة للبرنامج الكيميائي العسكري. ولم تكشف عمليات التفتيش لمركز البحث العلمي عن أي أنشطة غير معلنة، وبعد الضربات الصاروخية التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد المنشآت، فإن أي أنشطة للتفتيش ستكون بلا جدوى.

وأصبح موضوع الإعلان الأولي لسورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية نوعا من الطقوس. طوال هذه السنوات، تعاونت الحكومة السورية بضمير حي مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد قدمت جميع المعلومات التي تمتلكها، ولكن عدد ما يسمى بالمسائل المعلقة لم يشهد إلا زيادة. لقد وصلت دمشق إلى مرحلة لا تملك فيها المزيد من البيانات. لقد تبددت أي إمكانية لتسليط الضوء على مجموعة من المسائل، لكنها ظلت بصورة مصطنعة على جدول الأعمال.

والتحقيقات التي أجرتها آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد دخلت

التاريخ بوصفها غير مهنية بشكل صارخ ومسيسة بشكل شنيع. لقد وجهت بشكل مصطنع نحو تحقيق هدف واحد يتمثل في تشويه السمعة الدولية للسلطات السورية. وتمت عرقلة محاولاتنا الرامية إلى مواءمة ما تضطلع به الآلية المشتركة من عمل مع معايير اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وكانت النتيجة المنطقية لذلك التلاعب هي إنهاء عمل تلك الآلية. وأود أن أضيف أننا لم نسمع بعد تفسيرا معقولا من الأمانة العامة عن مدى فعالية مبادئ السرية وكفالة حرمة محفوظات آلية التحقيق المشتركة السابقة، على النحو المحدد في نطاق سلطتها. لقد كانت لدينا معلومات تفيد بحدوث تسريبات غير مقبول لبيانات حساسة، وهو ما يجب أن يتوقف على الفور.

لم نتمكن حتى الآن من تغيير معالم العمليات التي تضطلع بها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، التي تفضل العمل عن بعد وتستند في بحثها إلى مصادر مشبوهة معروفة بأنها معادية للسلطات السورية. وقد قوبلت محاولات إصلاح البعثة وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بمقاومة شديدة من الذين تناسبهم هذه الحالة الراهنة.

وفي غضون ذلك، يواصل خصوم دمشق إنشاء هياكل جديدة، غني عن القول إنها وفق قواعدهم الخاصة، ونتيجة لذلك تحملت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخراً أعباء متزايدة. في يونيه/حزيران، تم اتخاذ قرار بتصويت الأقلية المطلقة للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتكليف المنظمة في لاهاي بمهمة تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. القرار غير قانوني، لأنه يتعارض مع نص وروح اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويتطلب إدخال تعديلات جوهرية على نص الاتفاقية تستوجب موافقة جميع الدول الأعضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا تعد سافر على الصلاحيات الحصرية لمجلس الأمن.

إن الأشخاص الذين يقفون خلف تلك المبادرة يحاولون الآن انتزاع أموال من الميزانية لتنفيذ القرار المتعلق بالإسناد، وتكييف برنامج عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للسنة المقبلة وفقا لذلك. ويجري هذا في ظل انتهاكات للنظام الداخلي وبالضغط الشديد على الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي بدأت كآلية فعالة للمراقبة الدولية في مجال نزع الأسلحة الكيميائية، تفقد سلطتها وتتحول إلى أداة لممارسة الضغط السياسي على البلدان غير المرغوب فيها.

وفي ظل هذه الخلفية، ما زلنا نتلقى معلومات مثيرة للقلق بأن الجماعات الإرهابية في سوريا تواصل استعداداتها للقيام بأعمال استفزازية واسعة النطاق من خلال استخدام المواد السامة، بالتعاون مع ذوي الخوذ البيض. إن زملاءنا السوريين يسترعون بانتظام اهتمام المجلس إلى دلائل عن ذلك، والعسكريون الروس لديهم معلومات في هذا الشأن أيضا. فعلى سبيل المثال، نحن نعلم أنه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، نقلت ميليشيات الحزب الإسلامي لتركستان في سورية حاويات بها ٢٠ ديكالترا (٢٠٠٠ لتر) من الكلور من معرّة النعمان. وأبلغ السكان المحليون المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية بأن نشطاء الخوذ البيضاء كانوا يبحثون عن أشخاص يرغبون في المشاركة في تصوير مدبر لفيلم فيديو مقابل الحصول على الغذاء. وقد تلقينا معلومات مماثلة من محافظة حلب، حيث أحضر ذوو الخوذ البيض عبوات مواد سامة ومعدات تسجيل فنية للفيديو إلى بلدات أعزاز، ومارع، والراعي. وهذه الاستفزازات ترمي بوضوح إلى حماية منتهكي نظام عدم الانتشار في سورية، واختلاق سبب لتجدد أعمال العدوان ضد دمشق، وإلحاق العار بروسيا بدعوى أنها من يتيح للنظام ارتكاب جرائم بشعة. إن خبراءنا العسكريين يرصدون الحالة. ولدينا مركبات استطلاع للمواد الإشعاعية والكيميائية

والبيولوجية منشورة في مراكز في المنطقة المجاورة مباشرة للمنطقة المنزوعة السلاح في محافظة إدلب، وهي ستساعدنا في تحليل الحالة.

إن الجانب السلبي لتسييس موضوع برنامج الأسلحة الكيميائية السوري السابق يتمثل في عدم الاستجابة بشكل كاف للخطر الحقيقي للإرهاب الكيميائي في سورية والشرق الأوسط. وتتم عمدا عرقلة المبادرات التي أطلقتها روسيا في هذا الصدد. غير أننا نأمل أن تجبرنا الأيام على رفض تلك النهج غير البناءة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة، وكذلك وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. واليوم أود أن أناقش ثلاث نقاط – الحالة على أرض الواقع، وأهمية البقاء محتشدين في مواجهة عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، ومشكلة الأسلحة الكيميائية السورية على وجه الخصوص.

وعلى أرض الواقع، تتمثل أولويتنا في الحفاظ على وقف إطلاق النار الطويل الأجل في إدلب. ولقد أسفر مؤتمر قمة إسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر عن التزام واضح من جانب المشاركين الأربعة بدعم تنفيذ وقف إطلاق النار في إدلب. والهدف من ذلك هو الإبعاد لأمد طويل لخطر هجوم كبير تكون له عواقب كارثية من الناحية الإنسانية، وبالنسبة للهجرة والأمن. وبالتالي، فإن خريطة الطريق التي وضعتها القمة واضحة، وسنواصل دعم الجهود الجارية لتحقيق استقرار الوضع وتمكين تركيا من فصل الإرهابيين عن الفئات الأخرى. ويجب علينا أيضا أن نبذل كل جهد ممكن لضمان حماية المدنيين، بما في ذلك موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، فضلا عن كفالة وصول المساعدة الإنسانية من خلال أقصر الطرق وأنجع السبل، بصورة شاملة وآمنة، وبدون عوائق إلى جميع أنحاء الأراضي السورية.

ويوضح بيان إسطنبول أيضا مطالبتنا الجماعية بحظر أي استخدام للأسلحة الكيميائية. وعلى سبيل الاقتباس من الرسالة الواضحة جدا للمشاركين في مؤتمر القمة:

(تكلم بالإنكليزية)

> ”أكدوا من جديد معارضتهم الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف من الأطراف في سورية، ودعوا إلى تقيد جميع الأطراف بصرامة باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة“.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من أن النظام قد واصل حملته الدعائية المخادعة بلوم الآخرين عن الهجمات الكيميائية، أود أن أؤكد أهمية الحفاظ على يقظتنا الشديدة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إن اللجوء إلى استخدام هذه الأسلحة لن يمر دون رد.

وبينما سيستضيف الرئيس ماكرون حفلا في فرنسا بعد بضعة أيام من الآن بمناسبة الذكرى السنوية المئوية لهدنة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، يجب أن نكون قادرين على تحمل مسؤوليتنا الجماعية إزاء التاريخ بما يكفل عدم التكرار مطلقا للاستخدام الهمجي للأسلحة الكيميائية الذي جرى خلال الحرب العالمية الأولى، والمحفور بعمق في ذاكرتنا الجماعية. وفي ظل عودة ظهور الأسلحة الكيميائية في سورية وفي أماكن أخرى، تعد وحدة واحتشاد مجلس الأمن ضرورة مطلقة. إن قرار الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المعتمد في حزيران/يونيه وفقا لقواعد المنظمة، قد مكن المجتمع الدولي من تعزيز قدراته، وزوده بالأدوات المحسنة لردع استخدام

الأسلحة الكيميائية، وهو يهدف على وجه الخصوص، إلى تحديد مستخدميها على نحو أكثر فعالية. ومن الضروري الآن ترجمة هذا القرار إلى إمكانيات المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بالمواعيد النهائية المقبلة هذا الشهر في لاهاي.

وينبغي لنا أن نوضح أن الإخفاق في الاستثمار في تعزيز المؤسسات القائمة من شأنه أن يعرض للخطر نظام عدم الانتشار، الذي هو في صميم أمننا الجماعي، في الوقت يعد فيه هذا النظام على المحك، بما يشمله من عنصر الأسلحة الكيميائية المتقدم جدا. إن هذا سيناريو لا يمكننا أن نسمح بحدوثه. وعلى وجه الخصوص، نناشد الجميع دعم كل آليات التحقيق التي أنشئت في لاهاي وجنيف ونيويورك في المهمة الصعبة التي تنتظرنا. ذلك هو الهدف من المبادرات التي قدمناها، من واقع الشراكة في مكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي لنظام الجزاءات. ولهذا السبب، نؤيد أيضا تعزيز قدرات التحقق والتفتيش لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونقطتي الثالثة هي أن تعزيز التدابير التحقق هذه أشد ضرورة في ضوء استمرار حالة عدم اليقين من المخزونات السورية. إن الاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية في سورية يؤكد وجود مخزونات الكلور والسارين، ومع ذلك لم يُحرز تقدم يذكر طوال شهور بشأن الإعلان الأولي السوري عن مخزوناتها في عام ٢٠١٣، والذي ما زال مليئا بالتناقضات. إن النهج الانتقائي من جانب النظام السوري ليس مقبولا، ويتطلب منا اليقظة الجماعية. ومن الضروري أن يدرك مؤيدو النظام أن عليهم التعاون بشكل كامل.

وختاما، فإنه فيما يتعلق بالنزاع الحدودي السوري، لن ينتهي التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية وعدم الاستقرار في البلد ما دام النظام يرفض التعاون مع عملية السيد استيفان دي ميستور، السياسية، التي أنشئ إطارها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويضع بيان إسطنبول أيضا هدفا واضحا فيما يتعلق بذلك، وهو عقد اجتماع للجنة الدستورية بحلول نهاية العام.

وبالتعاون مع أعضاء الفريق المصغر المعني بسورية، لن تدخر فرنسا أي جهد في هذا الصدد. وقد وضعت الأمم المتحدة قائمة ثالثة استعرضتها في حوار مع جميع أصحاب المصلحة في عدة مناسبات. وقد استوفيت جميع الشروط لكي تتمكن الأمم المتحدة من عقد اجتماع للجنة الدستورية، وفي نهاية المطاف تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بكامل مندرجاته، الذي يشكل الآن أكثر من أي وقت مضى نبراساً مشتركاً، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة في ظل بيئة آمنة ومحايدة. هذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم لهذا النزاع.

السيد العتيبي (الكويت): شكراً السيد الرئيس، في البداية نتقدم بالشكر إلى ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية اليوم وتقديمها التقرير الشهري الحادي والستين لمدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

لا بد لي، ونحن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن أبدأ هذه الكلمة بتذكير مجلس الأمن بأنه في هذا الشهر في العام الماضي، كان لمجلس الأمن آلية استطاعت القيام بمهامها لتحديد مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بكل مهنية وحيادية واستقلالية. وقد شكل الملف الكيميائي السوري بالنسبة لمجلس الأمن ولفترة من الزمن، أحد أبرز النجاحات التي تحسب للمجلس، إذ استطاع المجلس حينها ومن خلال وحدته، أن يؤكد على عزم وتصميم المجتمع الدولي، وضمان عدم تكرار الجرائم الكيميائية ومحاسبة مرتكبيها. بعد مرور عام على إنهاء ولاية تلك الآلية، فإننا نجد أنفسنا عاجزين وغير قادرين على الاتفاق على آلية جديدة، ومضطرين إلى السعي

خارج نطاق وإشراف المجلس من أجل تحقيق العدالة والمساءلة للجرائم الكيميائية.

وهو ما دفع دولة الكويت لتأييد المبادرة الفرنسية لضمان محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ودعم توجه عدد كبير من الدول لعقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه في لاهاي. والذي نتج عنها إصدار قرار يهدف إلى تحديد الأطراف المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية عبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهي خطوة في غاية الأهمية تدعمها دولة الكويت. إننا نتطلع إلى قيام المنظمة بوضع الترتيبات اللازمة للمضي قدما في تنفيذ هذه المسؤولية، مؤكدين في الوقت ذاته على أهمية أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تجاه ما يهدد السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك جرائم الأسلحة الكيميائية.

ونجدد استعدادنا للعمل مع كافة أعضاء مجلس الأمن للوصول إلى اتفاق على آلية جديدة تحملا لمسؤولياتنا الجماعية. وندعو من جديد إلى ضرورة وحدة أعضاء مجلس الأمن تجاه ملف يجب علينا جميعا أن نقف في خندق واحد عندما نتحدث عنه، ألا وهو جريمة استخدام هذه الأسلحة المحظورة. ونكرر، أن عدم وجود آلية يعني أن المسؤولين عن جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيفلتون من العقاب، ولا توجد أية ضمانة لمحاسبتهم أو محاسبة من سيرتكب مثل هذه الجرائم في المستقبل. من جهة أخرى، فإننا نتطلع للنتائج النهائية للتحقيق حول إدعاءات استخدام المواد الكيميائية في دوما بتاريخ ٧ نيسان/أبريل الماضي، مجددين في ذات السياق دعمنا لجهود بعثة تقصي الحقائق، وعملها للتوصل إلى الحقيقة.

ونشاطر الأمين العام للأمم المتحدة الأسف لاستمرار وجود فجوات وثغرات في إعلان الحكومة السورية حول برنامجها الكيميائي. ونجدد هنا دعوتنا للسلطات السورية إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتزويدها بالمعلومات المطلوبة لإنهاء التفاوت في تفاصيل برنامجها الكيميائي.

ختاما، نجدد موقفنا المبدئي والثابت المتمثل في إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي زمان ومن قبل أي طرف كان، مع التأكيد على وجوب مساءلة المسؤولين عن مثل تلك الجرائم سواء كانوا أشخاصا أو كيانات أو جماعات من غير الدول أو حكومات. كما نجدد التأكيد على عدم وجود حل عسكري للأزمة في سورية، وأن الحل يجب أن يكون سياسيا وفق ما جاء في بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة. كما يود وفد بلدي أن يشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. بالإضافة إلى ذلك، يشيد بلدي بالسيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، على جهوده الدؤوبة فيما يتعلق بالمسألة السورية.

لقدرحبت كوت ديفوار بتعاون السلطات السورية مع الهيئات المعنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما أدى إلى تدمير ٢٧ مرفقا من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها دمشق. وفي هذا الصدد، يشيد بلدي بجهود الجمهورية العربية السورية ويشجعها على مواصلة التعاون بهدف معالجة الشواغل التي أثارتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التقرير المقدم إلى الأمين العام (S/2018/971، المرفق). كما تلاحظ كوت ديفوار مع الارتياح الزيارة التي قامت بها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في أيلول/سبتمبر، من أجل جمع معلومات إضافية وإجراء مقابلات بشأن حوادث عام ٢٠١٧،

بما في ذلك في خربة المصاصنة، وقليب الثور بالسلمية، ومخيم اليرموك بدمشق، والبليل في صوران. ويود وفد بلدي أن يرى أن تحليل البيانات التي جمعتها بعثه تقصي الحقائق يساعد في تحديد هوية الأشخاص الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في المناطق التي ذكرت للتو، بهدف تقديمهم إلى المحاكم المختصة.

ورحب بلدي بتوقيع الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر على الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب. لقد ساعد ذلك الاتفاق على منع المواجهة المسلحة التي كان يخشى كثيرا من اندلاعها بين الأطراف المتحاربة، وبالتالي تجنب خطر استخدام الأسلحة الكيميائية وخطر وقوع كارثة إنسانية. ولذلك، تحث كوت ديفوار جميع الأطراف على الاضطلاع بدور حاسم في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق، ولا سيما تلك المتعلقة بسحب الأسلحة الثقيلة والمقاتلين من المنطقة المنزوعة السلاح.

يتمثل الموقف الثابت لكوت ديفوار في أن استخدام الأسلحة الكيميائية، سواء في أوقات الحرب أو السلم، يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان بغض النظر عمن يستخدمها. لذلك، يقع على عاتق المجلس الواجب الحتمي المتمثل في الرد معا وبصورة جماعية وموحدة وبحزم على هذه الأعمال الشنيعة. وعليه، من المؤسف أن الفراغ المؤسسي الناتج عن عدم تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ هو المسؤول عن عدم القدرة على تحديد الحقائق المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وإحالة مرتكبي هذه الانتهاكات للمثول أمام المحاكم الدولية المختصة. وبناء عليه، فإن بلدي يرحب بالولاية المسندة إلى المنظمة في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقودة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في لاهاي، مما يمكنها من تحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية وتقديمهم إلى العدالة.

تؤكد كوت ديفوار مرة أخرى أن استخدام الأسلحة الكيميائية، أيا كانت الظروف يظل غير مقبول من حيث القانون الدولي والقيم التي تشكل ضميرنا الجماعي.

في الختام، يدعو بلدي أطراف النزاع في سورية إلى إعطاء الأولوية لإيجاد تسوية سياسية للأزمة الراهنة من خلال الحوار الشامل للجميع، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة، ونعرب عن شكرنا للسيدة إيزومي ناكاميتسو وفريقها على إحاطتها الإعلامية. ونؤكد من جديد دعم حكومة غينيا الاستوائية لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي يعمل أفرادها في ظل ظروف شديدة الحساسية والخطورة.

ونكرر التأكيد على أن التدمير الكامل لمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ الذي أعلنت عنه سورية يمثل تطوراً هاماً يجسد إرادة والتزام المسؤولين الوطنيين في الجمهورية العربية السورية والأطراف الدولية، وعلى رأسها الاتحاد الروسي، باتخاذ خطوات حازمة صوب تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). كما أنه يهدف إلى تحقيق أهداف الإعلان الأصلي بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية الخاص بالحكومة السورية. وفي هذا الصدد، ما فتئنا نشيد بالتعاون الوثيق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودمشق بغية توضيح أي تفاوت أو عدم اتساق، ربما يكون قد لوحظ في الإعلان الأصلي وفي المعلومات المتبادلة، امتثالاً للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتحيط جمهورية غينيا الاستوائية علما بأن بعثة تقصي الحقائق لم تتوصل بعد إلى استنتاجات فيما يخص أحداث

٧ نيسان/أبريل في دوما. ولكننا نؤيد فكرة مواصلة التحريات بخصوص الحادثة بصرامة ومهنية، فضلاً عن الحوادث الخمس الأخرى التي أُبلغت بها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بسلامة موظفي المنظمة العاملين في مواقع التحقيق والتفتيش، تعتقد حكومة بلدي أن الوصول إلى مواقع الحوادث المزعومة يقتضي كفالة أمن البعثة على أساس دائم وفقا لأحكام مؤتمر الدول الأطراف، الذي عُقد يومي ٢٦ و٢٧ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد ضرورة أن تنفذ الأمانة الفنية التدابير الجديدة التي اقترحتها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن بهدف التخفيف من المخاطر الأمنية العالية. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تحسين تخطيط عمليات التفتيش المقبلة المقررة في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية.

ويجب ألا ننسى أننا نتكلم عن أكثر أنواع الأسلحة المتاحة فعالية وأرخصها وأسهلها إنتاجاً، وهي أيسر منالا بالتأكيد من الأسلحة النووية، ولذلك يجب أن نمنع الأطراف المتحاربة من استخدام هذا السلاح مرة أخرى في إدلب أو في مكان آخر من سورية مهما كلف ذلك. وينبغي أن يجعل اتفاق التجريد من السلاح في إدلب، الذي حقق استقراراً نسبياً في المنطقة، تجدد الهجمات الكيميائية أمرا مستحيلا.

دعونا لا ننخدع. فالمواقف المتعارضة في مجلس الأمن تبين أن إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يتوقف على التوصل إلى اتفاق سياسي. وفي هذا السياق، فإن مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يمثلان القناتين الرئيسيتين لمعالجة هذه المشكلة الشائكة. ونشيد بالدور الهام الذي يضطلعان به، ونأمل من الأطراف المعنية أن تعتمد نهجا بناء من أجل التوصل إلى حل عن طريق حوار مباشر ومن دون عوائق، والذي يمكن أن يحول دون أي استخدام آخر للأسلحة الكيميائية في سورية من جانب أي طرف يعتزم ذلك، وأن يضع حدا نهائيا لذلك.

وفي هذا الصدد، نواصل التأكيد على الحاجة إلى إنشاء آلية لإسناد المسؤولية، والتي ستكون ضرورية للتأكيد مجدداً على حظر استخدام هذه الأسلحة والثني عنه. ونرحب أيضا بقرار مؤتمر الدول الأطراف المتعلق بحثّ الأمانة الفنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إنها خطوة في الاتجاه الصحيح، لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أن المجتمع الدولي بأسره يتحمل مسؤولية مشتركة عن تعزيز حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ومنع تكرار هذه الهجمات البغيضة وضمان ألا يُعفى أحد من المسؤولية في حالات كهذه.

أختم بياني بالإعراب مجدداً عن موقف جمهورية غينيا الاستوائية الرسمي القائم على مناهضة إنتاج الأسلحة الكيميائية وتجارتها وتوزيعها وتخزينها واستخدامها من جانب أي طرف وحيثما كان ذلك.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة خلال هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر بوليفيا على رئاستها للمجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أشكر الممثلة السامية على إحاطتها الإعلامية. وأعتقد أن من الواضح أنه لم يُحرز تقدم كاف. ومن ناحية، هذه ليست بمفاجأة، بالنظر إلى سجل السلطات السورية. ولكن من ناحية أخرى، فإنه أمر قد تجاوز حد المعقول: إن الأسلحة الكيميائية أسلحة محظورة على الصعيد العالمي بموجب القانون الدولي. والجميع في المجلس، باستثناء عضو واحد، يؤكدون ويشددون على الأهمية البالغة للتقيد بهذا الحظر. وأعتقد أن البيانين اللذين أدلت بهما الكويت وفرنسا قد بيّنا بصورة جيدة

جدا المكانة التاريخية للأسلحة الكيميائية في الأنظمة العالمية لعدم الانتشار.

فما الذي لا تفهمه سورية وروسيا في عبارة ”هذه أسلحة محظورة“؟ وأعتقد أنه يكاد يكون من السخف أن نُضطر للتذكير كل شهر بمدى فظاعة تلك الأسلحة. وينبغي حقا أن يكون هناك اعتراف ودعم عالميان فيما نعمل على تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ونريد التأكد من أن هذه الأسلحة لن تُستخدم أبدا. ويجب أن يكون ذلك خيراً للعالم أجمع، وينبغي أن يكون بوسع الجميع في الأمم المتحدة المشاركة فيه. وستحكم علينا الأجيال القادمة بقسوة بالغة – ولكنها ستكون أشد قسوة في حكمها على بلدين بوجه خاص – لعدم تقيدهما بهذا الحظر. وكما قال العديد من المتكلمين، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقوم بعمل جيد. وهي مكلفة بالقيام بهذا العمل. وقد قرر مؤتمر الدول الأطراف أن يعزز عملها.

وكان هناك بديل، وهو إنشاء آلية تابعة لمجلس الأمن، ولكن استخدام روسيا لحق النقض أوقف ذلك تماماً. ولذلك، علينا جميعا أن ندعم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وما يضطلع به من عمل لتنفيذ القرار الذي اعتُمد في المؤتمر الخاص للدول الأطراف المعقود في حزيران/يونيه. ومن جانبنا، تتطلع المملكة المتحدة إلى وضع ترتيبات على وجه السرعة، حتى تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الشروع في عملها المتعلق بإسناد المسؤولية عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية.

وندعو جميع الدول، التي ستجتمع في لاهاي في وقت لاحق من هذا الشهر، إلى احترام القرار المتخذ بالأغلبية الساحقة في حزيران/يونيه. ونتطلع إلى أن يشارك جميع الشركاء الدوليين على نحو بناء في المناقشات بشأن عمل المنظمة مستقبلا في سورية وفي أماكن أخرى. وبخصوص التمويل، فإن من مصلحة جميع بلداننا أن تتلقى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما تحتاجه من تمويل حتى تواصل الحفاظ على القواعد العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، أود فحسب أن أؤيد ما قاله الآخرون بشأن أهمية التسوية السياسية وأهمية إنشاء اللجنة الدستورية تماشياً مع إعلان مؤتمر قمة اسطنبول، الذي رحبنا به أيما ترحيب في حينه. ونودّ، بطبيعة الحال، أن يصمد ذلك الاتفاق في إدلب. فهو يمثل الأساس بالنسبة لمستقبل الشعب السوري.

أود أن أختم بياني بتناول الادعاءات التي وردت بشأن ذوي الخوذ البيض. لا نبرح نسمع تلك الادعاءات. مرة أخرى، وإنه لأمر يبعث على الذهول أن يكون علينا أخذ الكلمة للدفاع عن بعض أشجع المتطوعين العاملين في سورية. وقد أكد الدفاع المدني السوري عدم ضلوع أي من متطوعيه في الحادثة المزعومة التي أشارت إليها السلطات السورية في مراسلاتها الأخيرة، ناهيك عن أن يكون أي منهم قد قُتل، الأمر الذي يتنافى مع افتراءات هذه السلطات.

أما الادعاءات المتكررة بأن المملكة المتحدة وحلفاءها يحضرون لشن هجوم بالأسلحة الكيميائية، فهي خبيثة وسخفية وما هي إلا محاولة لصرف الانتباه وتحويل الأنظار عن حقيقة الوضع على أرض الواقع في سورية.

ولكني أود أن أختتم بياني مرددا ما قاله ممثل فرنسا بأننا سنرد بشكل مناسب إذا وقع هجوم بالأسلحة الكيميائية. وهذا الهجوم لن نكون مصدره.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضا السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية الهامة.

ونلاحظ بقلق عميق العدد المتزايد من الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في الجمهورية العربية السورية. وتدين بيرو تلك الأعمال الوحشية أينما وقعت، وتعتبرها تحديا صارخا لنظام عدم الانتشار وصون السلام والأمن الدوليين. كما نشعر بالقلق إزاء استمرار التناقضات والأخطاء وإغفال بعض المعلومات في الإعلان السوري. فقد كانت المعلومات التي قدمتها الحكومة السورية مؤخرا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير كافية مرة أخرى. ونؤكد من جديد أن السلطات السورية ملزمة قانونيا وأخلاقيا بالتعاون الكامل من أجل توضيح التباينات المتبقية، وأن المجلس مسؤول عن حماية نظام عدم الانتشار.

وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد من جديد ثقتنا في العمل الذي تقوم به بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تمكنت بفضل حرفيتها ودقتها التقنية من تحديد وقوع الهجمات الكيميائية في سورية. ونحن نتطلع إلى نتائج تقريرها النهائي بشأن الأحداث في دوما وروايتها لعدة حوادث إضافية تم الإبلاغ عنها فيما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية. ونود أيضا أن نبرز التقدم الذي أحرزته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال التخطيط اللوجستي للتنفيذ الفعال للمقرر المعتمد في ٢٧ حزيران/يونيه، خلال الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرى أن من الأهمية القصوى أن تمكن التحقيقات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تحديد مرتكبي تلك الأعمال الهمجية. ونشدد على أن تحديد المسؤولين وإجراء محاكمات عادلة تؤدي إلى معاقبة المسؤولين سيمكن من تحقيق العدالة للضحايا، ويمنع أيضا تكرار هذه الجرائم الفظيعة ويصون نظام عدم الانتشار. ويعني ذلك أيضا استعادة سيادة القانون، المطلوبة لبناء السلام المستدام، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه القاعة هذا الشهر، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر دولة بوليفيا المتعددة القوميات على جهودها وأعمالها خلال رئاستها في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية وعلى تقديمها إلى المجلس أحدث تقرير (S/2018/971، المرفق) أصدرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عن الأسلحة الكيميائية في سورية. ولما كان الموقف البولندي بشأن الأسلحة الكيميائية معروفا جيدا، فإنني أود توخي الإيجاز في ملاحظاتي.

إن التقرير الحادي والستين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا يقدم معلومات تسمح لنا بالقول أن الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية يمكن اعتباره دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو سورية إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل توضيح وتناول جميع الثغرات الحالية وأوجه عدم الاتساق والتناقضات.

ونعرب باستمرار عن دعمنا للأمانة التقنية للمنظمة، وفريق تقييم الإعلان، وبعثة تقصي الحقائق في تفانيهم وجهودهم المهنية للحفاظ على فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعزيز سلامتها. ويساورنا القلق إزاء تقارير بعثة تقصي الحقائق بشأن استخدام مواد كيميائية كأسلحة في سراقب ومدينة اللطامنة ودوما. إن بولندا تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في كل مكان، بما في ذلك في سورية. ونرى أنه يجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. وفي الختام، أؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز نزاهة وكفاءة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، أود أيضاً أن أكرر كلام المتكلمين الآخرين وأؤكد الحاجة إلى استئناف العملية السياسية في سورية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على المعلومات التي قدمتها اليوم.

إننا نؤكد مرة أخرى تدمير منشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ٢٧ الذي أعلنته الجمهورية العربية السورية، ونشجعها على مواصلة تقديم التقارير المتعلقة بهذه المرافق. كما نشجع الحكومة السورية على مواصلة التعاون من أجل توضيح المسائل المعلقة للأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشدد على أن الحوار والشفافية يشكلان أفضل السبل لتبديد أي شك أو تناقض لاحظته الأمانة التقنية للمنظمة. ونؤكد دعمنا للعمل الذي تقوم به الأمانة التقنية. ونشجع سورية والأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مواصلة العمل بشكل منسق.

كما نعتبر أنه من الضروري أن تجري الأمانة التقنية عمليات تفتيش موقعية من أجل جمع معلومات موثوق بها من تلك الأماكن التي يُزعم أن عناصر أو مواد كيميائية قد استخدمت فيها. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على عمليات التفتيش المقبلة لمرافق برزة والجميرة في مركز الدراسات والبحوث العلمية السورية. وسوف ندرس النتائج عن كثب.

ترفض بوليفيا رفضا قاطعا استخدام الأسلحة الكيميائية ؛ إنه عمل غير قانوني لا مبرر له بغض النظر عن مكان ارتكابه أو من ارتكبه، ولأنه يشكل جريمة خطيرة ضد القانون الدولي والحياة نفسها. ويجب على أي شخص يستخدم هذا النوع من الأسلحة أن يكون مسؤولا أمام العدالة. وتحقيقا لتلك الغاية، نصر على أن يظل مجلس الأمن متحدا من أجل إنشاء آلية محايدة وذات مصداقية لإجراء تحقيق قاطع وشفاف وغير مسيس من أجل تقديم المسؤولين إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نأسف لأن الهيئات الأخرى المتعددة الأطراف، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تم الإعتراف بعملها التقني حتى الآن ونشيد بها، ونقدم دعمنا لها، قد تم اللجوء إليها ومنحها اختصاصات. لكننا نعتقد أن تحديد هوية المسؤولين ينبغي أن يتم من خلال آلية تحظى بتأييد المجلس. وفيما يتعلق بالأعمال التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سوف ندرس بدقة نتائج أي تحليلات وتحقيقات تجريها بعثة تقصي الحقائق بشأن الحوادث المزعومة في دوما وتلك التي أُبلغ عنها في عام ٢٠١٧.

أخيراً، نعيد التأكيد على أن السبيل الوحيد للخروج من النزاع هو إجراء حوار سياسي رفيع المستوى، وفي إطار القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص، احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والسماح بتشكيل لجنة دستورية، وفقا لإعلان سوتشي والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة. كما نسلط الضوء على الإتفاقية الأخيرة المبرمة بين الإتحاد الروسي وتركيا، والتي مكنت من الحد من أعمال العنف، لا سيما في محافظة إدلب، وكذلك الاجتماع بين الإتحاد الروسي وتركيا وفرنسا وألمانيا. إن هذه المنابر للحوار ضرورية إذا أردنا التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية المفيدة والعمل المهني لفريقها المقتدر.

ورغم رغبة الأطراف الرئيسية وبعض الإجراءات المتخذة فيما بينها بغية القضاء على جميع أوجه الغموض المتبقية، فإننا لا نزال غير قادرين على رؤية تقدم ملموس بشأن القضايا المعلقة. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي للمجلس أن يركز بدرجة أكبر على العوامل الثلاثة التالية.

الأول هو المساعدة والدعم لتعزيز التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية. فمن شأن ذلك أن يساعد على المضي قدما بفعالية في تسوية جميع المنازعات المتعلقة بالإعلان الأولي المقدم من هذه الأخيرة. ويتعلق العامل الثاني بتيسير التحقيق الفعال في جميع حوادث الأسلحة الكيميائية المبلغ عنها في سورية. ففي كل شهر لا نسمع سوى أن التحقيقات فيما يتعلق بدوما وغيرها من الحوادث مستمرة. ولا نرى كيف يتم الاضطلاع بالإجراءات أو ماهية المشاكل والعقبات التي تتم مواجهتها، والكيفية التي تتم معالجتها بها وحلها. والعنصر الثالث هو أن الإفلات من العقاب وغياب التدابير الوقائية اللذين يشكلان حجري عثرة آخرين يمنعانا من التصدي بفعالية للتهديدات المستمرة باستخدام الأسلحة الكيميائية. إن بلدي مقتنع اقتناعا راسخا بأن المجلس يجب أن يكون متحدا في السعي بلا كلل لالتماس حل شامل لمسائل الإسناد والمقاضاة بدون نقل تلك الاختصاصات إلى هياكل أخرى.

وفيما يتعلق بقرار الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف، فإن كازاخستان تدعو إلى أنه ينبغي أخذ المهام الجديدة المحتملة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك احتمالات توسيع نطاق ولايتها، في الاعتبار وأن تطبق بمشاركة ودعم جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في الختام، يحدونا الأمل في أن يبقي مجلس الأمن على دوره القيادي واختصاصاته في حل كل تلك المسائل من دون نقلها إلى هياكل أخرى. فمن شأن القيام بذلك أن يعرض المسائل للمزيد من مخاطر التسييس والاستقطاب.

وأخيرا، تدعو كازاخستان إلى إجراء المشاورات البناءة والصبورة التي تشتد الحاجة إليها وإلى البحث الدؤوب عن حلول مقبولة للطرفين من أجل مصلحة الشعب السوري.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إذأن هذه هي أول جلسة لي شخصيا هذا الشهر، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وفريقكم على توليكم الرئاسة، وأشكر بوليفيا على رئاستها النشطة للغاية الشهر الماضي.

لقد شهدنا، خلال النزاع في سورية، تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، علاوة على العديد من الانتهاكات المنهجية والصارخة الأخرى للقانون الدولي من قبل أطراف النزاع. وقد خلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى أن الجمهورية العربية السورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤولان عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن ندين ذلك بأقوى العبارات. فهو انتهاك خطير للقانون الدولي ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويمثل ذلك الاستخدام في النزاعات المسلحة جريمة حرب.

يجب أن ينتهي انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها ويجب أن يخضع المسؤولون عن تلك الجرائم للمساءلة. لقد ذكرنا مرارا في مجلس الأمن أن الإفلات من العقاب ليس خيارا. وكما يعلم الممثلون فقد عملنا، تحقيقا لتلك الغاية من دون كلل، بما في ذلك مع الأعضاء المنتخبين الآخرين، للتوصل إلى اتفاق بشأن آلية للمساءلة. وهذا أيضا هو السبب في انضمامنا إلى الشراكة الدولية التي تقودها فرنسا ضد الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية والسبب وراء تأييدنا قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الاستثنائية وضع ترتيبات لتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وعلى الرغم من أن الآلية التي أنشأها مجلس الأمن كانت ولا تزال مفضلة، فإن المسألة أهم من أن يسمح بعرقلتها إلى أجل غير مسمى. غير أن القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف لا يعفي المجلس من مسؤوليته. ونحن نتطلع الآن إلى حصول المجلس على معلومات بآخر المستجدات

عن تنفيذ هذا القرار في إطار التقارير الشهرية المقدمة بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وأود أن أدلي بالتعليقات التالية بخصوص آخر تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2018/971، المرفق) بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية في سورية.

أولا، نشير إلى أن فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يحلل رد السلطات السورية على الأسئلة المتعلقة بالمسائل العالقة المتصلة بإعلانها عن أسلحتها الكيميائية. ونشدد على أنه يجب إقفال جميع المسائل المفتوحة في أقرب وقت ممكن. ويجب الإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية المتبقية وتدميرها، تمشيا مع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونحث السلطات السورية على التعاون الكامل والنشط مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى يتم التحقق، في نهاية المطاف، من دقة واكتمال إعلانها.

ثانيا، نعيد تأكيد دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وثقتنا الكاملة في استقلالية وحياد ومهنية عمل بعثتها لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. ونتطلع إلى التقارير المقبلة المتعلقة بعدد من التحقيقات العالقة، بما في ذلك التقرير النهائي عن الهجوم المزعوم في دوما.

ثالثا، يظل يساورنا قلق بالغ إزاء الادعاءات بأن الأسلحة الكيميائية قد تستخدم مرة أخرى. ونؤيد تماما، في ذلك الصدد، وندعم ملاحظات الأمين العام في رسالته التي أحال بها التقرير الشهري إذ تنص على: ”أن أي استخدام محتمل آخر للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية سيكون غير مقبول تماما“ (S/2018/971). يجب تذكير جميع الأطراف بالحظر الواضح والمطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة، بوصفي مشاركا في القيام بالصياغة بشأن المسائل الإنسانية في سورية، لتسليط الضوء على إيصال المساعدات الإنسانية إلى الركبان، الذي حدث في عطلة نهاية هذا الأسبوع، وأرحب به. ونشيد بالجهود الهائلة التي تبذلها الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري لتحقيق ذلك، فضلا عن تيسير روسيا والولايات المتحدة. فهي إغاثة تمس الحاجة إليها لما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ شخص تقطعت بهم السبل في المخيم، ولم يتلقوا مساعدة منذ كانون الثاني/يناير. غير أننا بحاجة إلى المزيد من هذه الأمثلة الإيجابية ونحن نواصل الضغط من أجل الإيصال الآمن والمستمر ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سورية.

وأود كذلك، في السياق نفسه، أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق على آخر التطورات على المسار السياسي. فالاجتماعات التي عقدت مؤخرا في الصيغ ذات الصلة تبين أن ثمة زخم عالمي تتعين الاستفادة منه الآن، بهدف تكوين اللجنة الدستورية قبل نهاية السنة. ينبغي للمجلس، في هذا الوقت الحرج، أن يتخذ موقفا واضحا، وأن يبين أننا نؤيد تأييدا تاما العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، وأن يتأكد من إحراز قدر من التقدم الحقيقي بحلول ميعاد الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها المبعوث الخاص في وقت لاحق من هذا الشهر.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية.

ونعرب عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل العالقة المتعلقة بالإعلان الأولي للحكومة السورية بشأن برنامج أسلحتها الكيميائية. غير أننا نفهم من تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن الأمانة العامة ما زالت غير قادرة على

تسوية جميع الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها.

ونشير، في هذا الصدد، إلى أن المدير العام قد بعث برسالة إلى الحكومة السورية أكد فيها أهمية حل المسائل العالقة على وجه السرعة.

ونود أن نشدد مرة أخرى على أهمية الاتصالات والمشاورات المتواصلة الهادفة والموجهة نحو تحقيق النتائج بين المنظمة والحكومة السورية مع الهدف الواضح المتمثل في معالجة جميع المسائل المتبقية العالقة مرة واحدة وإلى الأبد. ونلاحظ، في الوقت نفسه، أن بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية قد واصلت التحقيق فيما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما في نيسان/أبريل. ينبغي لجميع الأطراف أن تتعاون مع البعثة في تحقيقاتها الجارية. ونتطلع إلى صدور تقريرها النهائي عن ذلك الحادث.

ونلاحظ أيضا أن البعثة واصلت جمع وتحليل المعلومات بشأن خمس حوادث استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية. لا يزال موقفنا واضحا ومتسقا، وهو أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية، من قبل أي جهة تحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول على الإطلاق.

وكما شدد الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، فإن ”من الضروري إذن ألا يسمح المجتمع الدولي بالإفلات من العقاب على تلك الأفعال“ (S/2018/971). وما زلنا مقتنعين، في ذلك الصدد، بأن استعادة وحدة المجلس هي أنجع السبل للمضي قدما من أجل إحراز تقدم ملموس نحو كفالة المساءلة.

أخيرا، نود أن نشدد على أهمية استئناف الحوار السياسي من أجل معالجة الأزمة السورية بشكل مستدام.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

سأركز على ثلاث نقاط: أولا، دعمنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ ثانيا، المساءلة؛ ثالثاً، التطورات السياسية.

أولا، سأتناول دعمنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإنشاء آلية الإسناد. نشكر الأمين العام على التقرير الحادي والستين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2018/971، المرفق)، ونؤيد الهدف والعمل المهني لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية.

ويظل من غير المقبول بعد مرور خمس سنوات تقريبا من انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن إعلانها ما زال لا يمكن التحقق منه على أنه دقيق وكامل. وتؤكد مملكة هولندا مجددا أهمية نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٧ حزيران/يونيه. والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أعادت التأكيد على المعيار المناهض لاستخدام الأسلحة الكيميائية وعززته من خلال اتخاذ قرار بإنشاء آلية للإسناد. ولذلك، تثني مملكة هولندا على المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لالتزامه بتنفيذ ذلك القرار على وجه السرعة.

وتعرب مملكة هولندا عن بالغ قلقها إزاء الموقف التعسفي للاتحاد الروسي خلال مناقشات الميزانية الأخيرة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فمن خلال إحباط المناقشات بشأن ميزانية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعام ٢٠١٩، يحاول الاتحاد الروسي تأخير الإنشاء الشرعي لآلية الإسناد. كما أنه يضع الأداء العام للمنظمة في خطر. وندعو الاتحاد الروسي إلى المشاركة بشكل بناء وإظهار الدعم للغرض الرسمي للمنظمة – وهذا الغرض هو القضاء على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم بموجب ولاية من الأمم المتحدة.

ثانيا، أنتقل إلى ضرورة المساءلة. فالسوريون يستحقون العدالة. ولا يمكن السماح بالإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. والمساءلة عن الأسلحة الكيميائية المستخدمة في سورية ليست اختيارية ولا هي قابلة للتفاوض. واستخدام الأسلحة الكيميائية لا يُسمح به أبدا لأي أحد تحت أي ظرف من الظروف. لذلك، فإن دعم النظام الدولي لعدم الانتشار أمر بالغ الأهمية. وهذه القاعدة تعرضت للخطر من قبل النظام السوري. ونحن نتطلع إلى التقرير النهائي عن الهجوم الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل لكي يتم نشره قبل نهاية العام.

ترحب مملكة هولندا بمذكرة التفاهم بشأن التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وإمكانية أن تتقاسم المنظمة المعلومات مع الآلية يمكن أن تسهم بشكل كبير في مكافحة الإفلات من العقاب في سوريا. ولذلك، فهي خطوة أولى مهمة نحو المساءلة. وما زلنا مقتنعين بأن إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية هي الخيار الأفضل حتى الآن. إنها أفضل طريقة لتحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم التي وقعت في سوريا. وما دام المجلس يُمنع من إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، سنواصل جهودنا من أجل المساءلة في مكان آخر – في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ولجنة التحقيق والشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ونشدد على أن محفوظات آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تقوم على أساس القواعد والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة، كما أوضحت لنا السيدة ناكاميتسو خلال اجتماع سابق بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية (انظر S/PV.8174). ولا تعني رسالة من مكتب شؤون نزع السلاح أو الأمين العام أي قيمة مضافة، ولذلك لا يمكننا تأييد الطلب الروسي للحصول على رسالة.

ثالثا، سأتكلم عن التطورات السياسية. نرحب بتراجع مستوى العنف في إدلب بعد مذكرة التفاهم الروسية التركية. غير أننا نشعر بالقلق إزاء البيان الذي أدلى به مؤخرا الممثل السوري هنا في المجلس حيث قال ”[سوف] نستعيد إدلب بالكامل عندما نرى ذلك مناسبا“ (S/PV.8383، الصفحة ١٨). إن تصعيد العنف في إدلب من قبل النظام من شأنه أن يؤدي إلى كارثة إنسانية. وسيؤكد من جديد أن النظام لا يعطي الأولوية لحماية الشعب السوري بأي حال من الأحوال. والمواطنون في إدلب يستحقون الحماية. والمواجهة العسكرية ستقوض الاستقرار والسلام الدائمين.

وندعو تركيا وروسيا إلى إشراك الأمم المتحدة في تنفيذ الجانب الإنساني من مذكرة التفاهم. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بإهدار الفرصة التي تتيحها الحالة في إدلب من أجل الانعقاد الفعلي للجنة الدستورية. وينبغي استخدامه كنقطة انطلاق لعملية سياسية مستدامة أوسع نطاقا على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن مملكة هولندا تدعو إلى عقد اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، قبل نهاية السنة وقبل مغادرة المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. وندعو جميع الأطراف، وخاصة النظام السوري، إلى التعاون بشكل بناء مع الأمم المتحدة لمنع المزيد من التأخير في العملية السياسية.

ختاما، وبالإشارة إلى البيان الذي أدلى به زميلنا الروسي في وقت سابق بشأن ذوي الخوذ البيض، نؤكد مجددا وجهة نظرنا بأن ذوي الخوذ البيض عاملون بواسل في المجال الإنساني. وقد

هوجموا في الميدان من قبل النظام السوري بينما كانوا يشاركون في جهود إنسانية بحتة، وهذه الهجمات غير مقبولة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

في البداية، أود أن أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية. لقد أحطت علما بتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أحاله مؤخرا الأمين العام إلى مجلس الأمن. لقد واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التعاون مع سورية بشأن المسائل غير المحسومة المتعلقة بالإعلان الأولي للأسلحة الكيميائية.

والصين تدعم تعزيز التنسيق بين الجانبين من أجل التوصل إلى تسوية مناسبة للقضايا المطروحة. وقد أحطنا علما بأن بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية تحقق حاليا في خمس حالات لاستخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية، ونأمل أن نرى استنتاجات من التحقيق في وقت مبكر. وفي الوقت نفسه، تأمل جميع الأطراف أن تصدر البعثة التقرير النهائي للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة دوما. ونأمل أن تضطلع البعثة بأعمالها في امتثال صارم لولايتها.

إن موقف الصين بشأن الأسلحة الكيميائية ثابت وواضح. نحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف من الظروف ولأي غرض كان. ولا يجوز التسامح حيال استخدام الأسلحة الكيميائية متى أو أينما وقع. ويجب أن تخضع جميع حوادث الأسلحة الكيميائية المزعومة لتحقيقات شاملة وموضوعية ومحايدة بغية استخلاص استنتاجات تستند إلى أدلة راسخة يمكن أن تصمد أمام اختبار الوقائع والتاريخ وأن يقدم الجناة والأطراف المسؤولة للعدالة.

وفيما يتعلق باعتماد الموقف المتعلق بالمساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه، فإن موقف الصين لم يتغير. ونأمل أن تعمل الأطراف على تضييق هوة خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات، وأن تواجه معا التهديد الذي يشكله استخدام الأسلحة الكيميائية.

وأخيرا، أود التأكيد على أن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتسوية السياسية للقضية السورية. وفي الوقت الحاضر، تشارك الأطراف في المسألة السورية في جهود دبلوماسية مكثفة لدفع العملية السياسية السورية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ نهج بناء، والحفاظ على الوحدة في مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، وحل المشاكل عن طريق الحوار والمشاورات والعمل معا لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي هذه العملية، ينبغي للأطراف الالتزام الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام التام لسيادة سورية وسلامة أراضيها. ويحدونا الأمل في أن تعمل الأطراف معا بصورة بناءة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ومناسبة للمسألة السورية في وقت مبكر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية أهنئكم على ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لهذا المجلس الموقر أن يستفيد من الحكمة الصينية المعروفة خلال رئاستكم تلك.

سعادة السفير، أريد أن أبدأ بخبر تثقيفي آخر للسادة أعضاء مجلس الأمن. هناك إرهابي سوري اسمه ”جهاد دياب“، معروف باسم ”أبو وائل دياب“، هذا الإرهابي ذهب إلى

أفغانستان في العام ٢٠٠٠ للقتال مع القاعدة، في العام ٢٠٠١ أوقفه الأمن الباكستاني مع عدد آخر من الإرهابيين الدوليين، وسلّمهم الأمن الباكستاني إلى المخابرات الأمريكية، التي نقلتهم إلى غوانتانامو. خلال الأزمة الإرهابية التي نعاني منها في بلادي، تبيّن أن السلطات الأمريكية قد أطلقت سراح عدد من معتقلي غوانتانامو، وتمكن هؤلاء، بقدرة قادر، من مغادرة غوانتانامو والتوجه إلى بلادي. حصلوا على جوازات سفر وتأشيرات دخول ونقود وتسهيلات ودولارات، وعبروا عشرات آلاف الكيلومترات ولم يعترضهم أحد... من غوانتانامو إلى سوريا... بين هؤلاء كان هذا الإرهابي ''جهاد دياب''. المهم، أن هذا الإرهابي ''جهاد دياب'' يعيش الآن في تركيا، ويزور أمه المريضة في أحد المشافي التركية، ويتنقل بحرية بين تركيا وسوريا لكي يقاتل مع ''جبهة النصرة''، وهي كيان إرهابي مدرج على قوائمكم... هذا هو الشق الأول من الخبر.

الشق الثاني، وهو تفصيلي ويهمكم أيضاً، هو أن الحكومة الأمريكية عقدت اتفاقاً مع حكومة أورغواي في العام ٢٠١٤، تم بموجب هذا الاتفاق نقل عدد من معتقلي غوانتانامو إلى أورغواي لدواع إنسانية، من بين هؤلاء ثلاثة من السوريين وواحد فلسطيني وواحد تونسي من بينهم ''جهاد دياب'' لكي نعرف كيف انتقل من غوانتانامو إلى سوريا لدواع إنسانية، مر عن طريق أوروغواي. الولايات المتحدة الأمريكية تقول إنها عقدت اتفاقاً مع حكومة أورغواي تلتزم به حكومة أرغواي بالإبقاء على هذا الإرهابي في أراضيها، لكن هذا الإرهابي غادر أورغواي وجاء إلى سوريا. هذا الإرهابي الذي يعيش في تركيا الآن يقوم بتجنيد الإرهابيين وإرسالهم إلى سوريا، إدلب وغيرها.... سنوافي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١)، ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بهذه المعلومات، وننتظر من اللجنة الموقرة رد فعل عملي هذه المرة، لإدراج هذا الإرهابي على قوائم اللجنة، هذا إذا كان هناك أحد جاهز للتعامل مع الإرهاب كمسألة فعلاً حساسة وفظيعة تواجه بلادي.

حادث آخر جرى في العام ٢٠١٤، وأخبرناكم به برسالة رسمية صدرت كوثيقة تحمل الرقم S/2014/195، تتعلق بإرهابي سوري آخر اسمه ''هيثم القصار''، هذا الرجل قام بنقل مواد كيمائية من تركيا لصالح ما يسمى ''حركة أحرار الشام الإرهابية''، الموجودة الآن في إدلب، يعني ''جبهة النصرة'' وقامت السلطات التركية الإشارة بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، بإطلاق سراحه بعد أن ضُبط متلبساً بحيازة مواد كيميائية داخل تركيا، كي يتابع نشاطه الإرهابي في سوريا.... هذا الإرهابي ''هيثم القصار'' طلب من مزوده التركي، واسمه ''خالد عثمان ناليكا''، الذي يُدير شركة اسمها ''ذروة للاستيراد والتصدير'' في تركيا، وتمارس نشاطها في منطقة تدعى ''بولها جيلي'' ... إذا رغبتم سنزودكم بلون البناء ورقمها أيضاً. هذا الإرهابي هيثم القصار طلب من مزوده التركي عدداً من المواد منها فوسفور أبيض – فوسفور أحمر – بوتاسيوم فلولور – ميتانول – ريزورستول، قائلا بأنه يحتاج هذه المواد لإخراج الدخان الأبيض في بعض المناطق، ثم تم الادعاء بأن الطائرات السورية قامت بقصف تلك المناطق، إلا أن الهدف كان طبعا استخدام هذه المواد كسلاح كيمائي.... هذا الجزء المتعلق بالتثقيف بالنسبة لما نعانيه في بلادي من إرهاب موصوف تدعمه دول بعينها.

يوماً بعد يوم تُثبت ممارسات بعض الدول الغربية في هذا المجلس، أنها قد استهوت العبث بمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق والقواعد والأسس الناظمة لعمل منظمة الأمم المتحدة، وابتزت أيضاً منابر الأمم المتحدة خدمةً لأجنداتها السياسية التدخلية في شؤون الدول الأعضاء، وذلك بهدف التغطية على الجرائم التي ارتكبتها، بنفسها، بحق الشعب السوري، وللتغطية أيضاً على جرائم المجموعات الإرهابية المسلحة التي قدّمت لها كافة أشكال الدعم على مدار السنوات السبع الماضية، بما في

ذلك تسهيل امتلاك تلك المجموعات الإرهابية للمواد الكيميائية السامة التي استخدمتها ضد أفراد الجيش العربي السوري والمدنيين على حد سواء.

يوماً بعد يوم، تتكشف الفظائع غير المسبوقة للجرائم التي أُرتكبت بحق الشعب السوري نتيجة السياسات المارقة لحكومات هذه الدول، والتي كان آخرها اكتشاف عدد من المقابر الجماعية في مدينة الرقة، قبل أيام، نتيجة قصف قوات ما يُسمى بـ ”التحالف الدولي“ لهذه المدينة. إن الاكتشاف المأساوي لهذه المقابر الجماعية في الرقة، والتي زاد عدد جثامين الشهداء فيها على ٤٠٠٠، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، بعد إزالة ٢ بالمئة فقط من الأنقاض في مدينة الرقة. هذا الاكتشاف المأساوي جاء ليكشف حقيقة المعلومات التي كنا ننقلها إلى عنايتكم مراراً وتكراراً عن همجية جرائم هذا التحالف الذي دمّر مدينة الرقة السورية بالكامل، بعد أن نقل إرهابيي تنظيم ”داعش“ منها إلى محافظة دير الزور لعرقلة سيطرة جيشنا الوطني على الحدود المشتركة مع العراق، وذلك استكمالاً لتنفيذ مخططه الرامي إلى تقويض وحدة وسيادة الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع الميليشيات العميلة له.

تطالب بلادي مجدداً مجلس الأمن بتحمُّل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين والتحرك الفوري لوقف جرائم التحالف الدولي بحق الشعب السوري ومنع تكرارها، ومساءلة من يقوم بهذه الجرائم بحق شعبنا. وتدعوه بلادي إلى إجراء تحقيق دولي في هذه الجرائم وفي المجازر الجماعية التي تم اكتشافها في مدينة الرقة. كما تُكرر بلادي مطالبتها المجلس بإنهاء الوجود العدواني للقوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى غير الشرعي على الأراضي السورية.

أقول بدايةً، لمن ذاكرته قصيرة، بأن التزام سورية بنزع أسلحة الدمار الشامل لا يعود فقط إلى العام ٢٠١٣، وهو تاريخ انضمامنا لمعاهدة حظر تطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتدميرها، بل إن التزام بلدي بنزع أسلحة الدمار الشامل هو التزام قديم. وأنا هنا أُذكّر الجميع بأن بلدي كان قد تقدم في نهاية العام ٢٠٠٣، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بالتحديد، خلال عضويته في مجلس الأمن، بمبادرة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، إلا أن وفد الولايات المتحدة هدد آنذاك باستخدام حق النقض/الفيتو في حال طرحنا مشروع القرار على مجلس الأمن. إذاً فالتزامنا قديم منذ العام ٢٠٠٣.

يُجدد بلدي، في هذا السياق، دعوته الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، كما يدعو إلى إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد قام بلدي بالوفاء بالتزاماته الناشئة عن انضمامه لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وقد حرصت سورية دوماً على تقديم كافة أشكال التعاون المطلوب والتعامل بكل إيجابية وشفافية ومرونة لتنفيذ التزاماتها وذلك في ظل تحديات كبيرة ووضع أمني صعب ومعقد واستفزازي ناتج عن السلوك المعادي الذي قامت به بعض الأطراف الإقليمية والدولية. لكن الحكومة السورية قد حققت إنجازاً غير مسبوق في تاريخ المنظمة من خلال إنهاء البرنامج الكيميائي السوري في زمن قياسي وإلى غير رجعة، وعلى متن سفن أمريكية. وللأسف، فبدلاً من الإشادة بما قامت به الحكومة السورية، نرى الدول، التي استهوت العبث بالقانون الدولي وامتهنت فن الخداع والتضليل، تدعو هذا المجلس إلى اجتماعات استعراضية وبشكل شبه يومي، لا لشيء وإنما فقط لتوجيه اتهامات باطلة ابتزازية للحكومة السورية لا أساس لها من الصحة.

وأؤكد على مسامع هذه الدول مرة أخرى أن هناك ”فيلاً ضخماً أهوج في هذه القاعة“. الفيل، أيها السادة، هو أن الدول التي دعت لاجتماع اليوم هي نفسها التي سهلت امتلاك الجماعات الإرهابية للمواد الكيميائية السامة، كما استهللت بياني للتو. الفيل، أيها السادة، هو أن هذه المجموعات الإرهابية المسلحة هي من استخدمت تلك المواد ضد السوريين. الفيل، أيها السادة، هو تصريحات كبار مسؤولي هذه الدول الغربية، مع ما رافقها من بعض البيانات التي استمعنا إليها اليوم، التي تقول إن السبيل الوحيد لإنقاذ المجموعات الإرهابية المسلحة هو فقط في حال تم استخدام الأسلحة الكيميائية. يعني أن هناك من يشتهي، في هذا المجلس، أن يتمّ استخدام الأسلحة الكيميائية، وهناك من يدفع الجماعات الإرهابية المسلحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، لكي يعودوا مرة ثانية إلى هذه الجلسات الاستعراضية وللتشهير بالحكومة السورية واتهامها بأنها هي التي استخدمت هذا السلاح الفظيع المرعب الذي هو، بالمناسبة، ماركة مسجلة أمريكية – أوروبية. أمريكية في فيتنام وأوروبية بين فرنسا وألمانيا كما استهل زميلي سفير فرنسا بيانه هذا الصباح بالإشارة إلى ذلك. استخدام الكيميائي هو ماركة مسجلة غربية.

حلّقتُ في أحد الأيام في رحلة إلى هانوي، وقادتني طائرة فيتنامية من سايغون إلى هانوي، وشاهدت من نافذة الطائرة آلاف الحفر الضخمة في فيتنام بين سايغون وهانوي. وعندما سألتُ: ماهي هذه الحفر؟ قالوا لي: هذه حفر أسقطت عليها قنابل كيميائية أمريكية، فأحرقت الحياة فيها. آلاف الحفر على مسافة ١٠٠٠ كيلومتر بين سايغون وهانوي، آلاف! الفيل أيها السادة أن هذه التصريحات هي بمثابة تحريض مباشر للمجموعات الإرهابية المسلحة كي تستخدم المواد الكيميائية السامة ضد المدنيين في إدلب، وتُفبرك الأدلة، وتستجلب شهود الزور، وتتلاعب بمسرح الجريمة، بحيث تكون هذه الدول جاهزة مع ما تملك من قدرات إعلامية وسياسية لاتهام الحكومة السورية والتدخل لنجدة الجماعات الإرهابية، تماماً مثل ما حصل في حادثتي خان العسل وخان شيخون. الفيل، أيها السادة، هو ما شهدناه من مسرحيات تمثيلية قامت بها الخوذ البيضاء، الذراع التضليلي البريطاني لجبهة النصرة، حول استخدام مزعوم للمواد الكيميائية السامة في العديد من المناطق السورية. الفيل، أيها السادة، أن بعثة تقصي الحقائق قد انتَهكتْ بشكل مستمر الشروط المرجعية لعملها ولم تراع المهنية، واتبعت أسلوباً انتقائياً واضحاً في تحقيقاتها، وابتعدت عن الشفافية، ولم تراعِ سلسلة حضانة العينات، ولم تراعِ التوزيع الجغرافي في تشكيل فرقها.

هذه هي الحقيقة يا سيدة ناكاميتسو، هذه هي الحقيقة! الفيل، أيها السادة، هو استخدام التحالف الدولي لمادة الفوسفور الأبيض الكيميائية المحظورة دولياً مرات عديدة بحق المدنيين السوريين. الفيل، أيها السادة، هو أن هذه الدول تتعامى عن أكثر من ١٦٠ رسالة وجهتها حكومة بلدي إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن ولجنة القرار ١٥٤٠ واللجان المختصة بمكافحة الإرهاب حول حيازة واستخدام المجموعات الإرهابية المسلحة للمواد الكيميائية السامة. الفيل، أيها السادة، هو أن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراء بحق الدول الداعمة والراعية والممولة لتلك الجماعات الإرهابية المسلحة، والتي سهّلت لها حيازة المواد الكيميائية السامة.

لقد أعلمناكم في آخر رسالة عن حصول انفجار هائل يوم الخميس ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ضمن أحد أقسام معمل كان يحتوي على كميات كبيرة من الأسمدة والمتفجرات وبراميل الكلور السائل، عائد للجماعات الإرهابية المسلحة في ريف إدلب، وتحديداً في بلدة ترمانين التي تبعد حوالي ١٥ كيلومتر عن الحدود التركية، وهو معمل يُشرف عليه خبراء أجانب – أتراك وبريطانيون وشيشان – مما أدى إلى مقتل تسعة من هؤلاء الخبراء واثنين من عناصر ما يسمى الخوذ البيضاء.

ونذكّر، في هذا السياق، بأن بعض عناصر تنظيم جبهة النصرة الإرهابي قد قامت سابقاً بنقل شحنات من المعمل المذكور بالتعاون مع ما يسمى الخوذ البيضاء الإرهابية إلى جهة غير معلومة.

وفيما يتعلق بما يسمى ''حل المسائل العالقة'' المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية، يعتبر بلدي أن الكثير من الوقت والجهد قد صُرفا على بعض المسائل المتعلقة بالإعلان، ولا تزال تُسمى ''مُعلّقة''، مع أنها أشبعت دراسة وتمحيصاً. كما يرى بلدي أن هناك أهمية لإعادة النظر في تركيبة فريق تقييم الإعلان الحالية وإدخال تغييرات عليها وتطعيمها بخبرات علمية وفنية، وليس استخباراتية، تُنهي حالة التشبث بتفسير واحد وتجاهل تفسيرات الخبراء السوريين.

كما تلفت حكومة بلدي النظر إلى أنه وخلال مراحل العمل تغيرت طبيعة عمل فريق تقييم الإعلان، إذ تحول من فريق مساعدة إلى فريق تحقيق، وهذا أمر مخالف لأحكام الاتفاقية، وقد نجم عن هذا السلوك بقاء جميع المسائل التي تمت مناقشتها مُعلقة بدون أي مبرر، مع أن سورية تعاونت مع فريق تقييم الإعلان بشكل عام وقدّمت كل ما لديها من معلومات، وردت بشكل فعال ودون تأخير على التساؤلات والاستيضاحات التي قُدمت إليها.

ختاماً، لقد أكدت حكومة بلدي أمام هذا المجلس، وأمام المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مراراً وتكراراً، على إدانتها لأي استخدام للأسلحة الكيميائية أو أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، باعتباره جريمة ضدً الإنسانية وأمراً مرفوضاً وغير أخلاقي، ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان ولأي سبب كان وفي أي مكان كان. ونؤكد هنا مجدداً على أن الجيش السوري لم يستخدم أي سلاح كيماوي، وأنه لم يعد يمتلكه أصلاً. وقد أفادتكم السيدة سيغريد كاغ بذلك قبل سنوات.

وأذكركم بأن المخزون الكيميائي السوري قد تم إتلافه بشكل كامل على متن السفينة الأمريكية MV-CAB RAY في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بشهادة السيدة سيغريد كاغ في تقريرها المقدم لهذا المجلس في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤. يعني القصة انتهت منذ أربع سنوات، لكن البعض لا يريد لهذه القصة أن تنتهي. يجب التشهير بالحكومة السورية كل شهر من خلال هذه الجلسات الاستعراضية، وصرف الكثير من الجهد والمال هنا وفي لاهاي حول ملف فارغ بالأساس.

تؤكد الحكومة السورية استمرارها في تنفيذ جميع تعهداتها التي التزمت بها حين انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وفي حربها على الإرهاب التي لن تتوقف تحت تأثير أي ابتزاز سياسي أو إعلامي، أو استغلال رخيص لدماء الأبرياء من شعبنا في سورية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥